### استمارة استعلامات العميل (استخدام الصندوق) عقد القرض

لقد تم إعداد هذه الاستمارة من أجل تقديم معلومات العملاء حول بيان¹ هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

- 1) نوع العقد: القرض (سلفة الاستهلاك)
  - 2) الميزات الأساسية للعقد:

القرض هو سلفة الاستهلاك. ويطلق على ما يدفع سلفة دون طلب أي زيادة ما من المال أو ما يعادله من الممتلكات.

يمكن للمقرض (البنك) أن يطلب القرض الذي قدمه في أي وقت من خلال عقد القرض.

لا يجوز للمقترض (العميل) أن يقدم سلعة أو منفعة إضافية بخلاف المبلغ المقترض للدائن خلال الفترة المحددة فقط بسبب القرض الذي حصل عليه.

# 3) مطابقة المنتج أو الخدمة مع المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفو ائد:

تستند شرعية عقد القرض على المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق ، وتتوافق المعاملات التي تجربها البنوك المشاركة مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد.

# 4. صفة العميل في اطار العقد:

يعتبر بنك المشاركة هو المُقرض (قرض الاستهلاك) والعميل هو المستفيد في عقد القرض.

#### 5. العملية وكيفية التشغيل:

يقوم العميل بإرسال طلب القرض الخاص به إلى بنك المشاركة. ويخصص بنك المشاركة حدًا للعميل. وبعد الموافقة على الطلب، يتم دفع الرسوم للعميل، بشرط أن يتم سدادها في المدة المحددة بما يتماشى مع طلب العميل.و يمكن تحديد فرق التضخم في فترة الاستحقاق إلى المبلغ المستلم أثناء إجراء السداد أثناء استمرار عقد القرض التي يتم إبرامها في الأموال في البيئات التي يوجد بها تضخم.

## 6. التزامات وحقوق الطرفين المتولدة من هذا العقد:

لا يطلب بنك المشاركة أي عائد من عملائه في إطار معاملات القرض. (لا يعتبر فرق التضخم كعائد وفقًا لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد.)

وبتحمل المقترض (العميل) التكاليف التي قد تنشأ فيما يتعلق بصفقة القرض.

### 7. تطبيق البنك في حال تأخير السداد:

في حالة عدم سداد الديون في المواعيد المحددة وفقًا لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد فقد تم إدراج بند في العقد ينص على أن البنك المشارك المستفادة من المبلغ الذي يتقاضاه كغرامة تأخير فوق معدل التضخم والتكاليف التي تكبدها لتحصيل مستحقاته. يتم تصنيف هذه المبالغ المحصلة وفقًا للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وفقًا لمبادئ ومعايير الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد.

<sup>1</sup> هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).